المرأة والتنمية: بين التحدي والمساهمة
دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل

أ.م. ظاهر محسن هاني
جامعة بابل/ كلية الآداب

Woman and Development: Challenge and Contribution
A Social Field Study for the Female Officials in the University of Babylon

Asst. Prof. Dhahir Mohsen Hani
University of Babylon / College of Arts

Abstract

Since the end of the Second World War, the issue of women and development has taken an important place. Despite the fact that nearly half a century has passed since the concept of development has been put forward, there is still a great deal of ambiguity and ambiguities surrounding the concept of women and development....

In order to understand this ambiguity, the research was based on the field aspect, which was clarified by selecting a research society from the employees of the University of Babylon and distributing questionnaire forms (125), using the social survey method in addition to data collection tools and tools. The research found a number of results, including that the empowerment of women and their ability to participate in development requires a great effort for development because of the change in society's view of the mirror despite the development of the community movement and the development of cognitive science and social mentality. Iraqi society has a clear influence in determining the type of contribution it makes to social development

الملخص

احتلت قضية المرأة والتنمية مكانه هامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم مرور ما يقارب من نصف قرن على طرح مفهوم التنمية، فانه لا يزال هناك قدر كبير من الغموض والالتباس يكتنف مفهوم المرأة والتنمية يرجع في الأساس إلى عدم وضوح مفاهيم المرأة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن اجل فهم ذلك الغموض فقد اعتمد البحث على الجانب الميداني في توضحه من خلال اختيار مجتمع بحث من موظفات جامعة بابل وتوزيع استمارات استبيانية وعددها (١٢٥) مبحوثة، استخدم من خلالها منهج المسح الاجتماعي بالإضافة إلى وسائل وأدوات جمع البيانات. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج ومنها، أن تمكين المرأة ورفع قدرتها على المشاركة في التنمية يتطلب جهدا كبيرا من اجل التنمية وذلك بسبب عدم **تغير نظرة المجتمع للمرآة على الرغم من تطور الحركة المجتمعية وتطور العلوم المعرفية والعقلية الاجتماعية، كما أن للظروف الاجتماعية التي مر بها المجتمع العراقي تأثير واضح في تحديد نوع المساهمة التي تؤديها في مجال التنمية الاجتماعية.**

المقدمة

نظراً لأهمية التنمية، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانية، ولاسيما المتخلفة منها فأن مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات، وأن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي، ويرتبط إلى حدٍ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها. ناهيك عن أن هذه النظرة المادية لعملية التنمية قد استقرت في عقول معظم شعوب العالم النامي، وسيطرت على تفكيرهم، نتيجة الهيمنة الغربية، وسيطرت ثقافتها. ومن هنا فان تناول ظاهرة التنمية لا يتم بمعزل عن مشاركة المرأة فيها باعتبارها العنصر المكمل لها إلا أن المرأة في الوقت ذاته محكومة بعدد من القيود والتحديات التي حاولت ومازالت أن تقيد حركة المرأة داخل المجتمع العراقي وان تبقيها بمعزل

عن تطوير ذاتها ومجتمعها وهنا فان كفاح المرأة يجب أن ينصب بالدرجة الأول في خلق مجال لها داخل المجتمع أولاً من خلال الاعتراف بها وبقدراتها ومهاراتها.

لقد حظيت المرأة العراقية وعلى مر العصور باهتمام ورعاية خاصة بما يضمن لها تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وبما يصون كرامتها ويحافظ على حقوقها. فمنذ صدور أول تشريع عرفته الإنسانية في بلاد الرافدين وفي عصر حمورابي شهدت معلقته المشهورة أولى القوانين والتشريعات التي اهتمت بالمرأة ووفرت لها الحصانة القانونية من خلال النصوص التي أعدت الشخصية القانونية للمرأة العراقية تلتها الشريعة الإسلامية التي أكدت المبادئ والقيم الإنسانية نفسها التي أكسبت المرأة دوراً متميزاً في الحياة العامة وأقرت مساواتها مع الرجل في جميع الحقوق والواجبات ووفرت لها حق المشاركة السياسية المستقلة عندما أمر الله عز وجل رسوله الكريم محمد (ص) إن يأخذ البيعة من النساء استقلالاً وأعطتها الحق في التعليم وحق التملك بأوسع معانيه.

أما في الوقت الحاضر، وبالنظر للظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق فقد واجهت المرأة العراقية أعظم التحديات التي أثرت على تقدمها وعلى شخصيتها تمثلت تلك التحديات في ثلاث حروب فرضها النظام السابق وما رافقها من حصار اقتصادي أنهك قوى الأسرة العراقية عامة والمرأة خاصة حيث تحملت بسببه العبء الأكبر من مصاعب الحياة وتراجع دورها التنموي بشكل كبير أدى إلى انحسار مساهمتها في الحياة العامة وتقويض ما حققته من انجازات وتقديم على الأصعدة كافة عبر تاريخها الطويل، كما أجبرتها الظروف السلبية التي واجهتها على تخيلها عن الحياة العملية الى حد ما وتفرغها للعمل المنزلي من اجل النهوض بأعباء الحياة اليومية التي تزايد ثقلها يوما بعد يوم.

وبعد التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣/٤/٩ ودخول القوات الأمريكية للعراق، شهد العراق انفتاحا لم يشهده من قبل فدخلت القنوات الفضائية وأجهزة الاتصال بمختلف أنواعها وكانت الديمقراطية أولى المصطلحات التي حملتها تلك القوات للعراقيين وأولهم حقوق المرأة وإيجاد السبل الكفيلة بالارتقاء بدورها في المجتمع العراقي وإتاحة الفرصة لها لدخول المجالات كافة وأولها البرلمان والحكومة، وبالتالي دخولها لمجالات التنمية من أوسع أبوابها ساعدها في ذلك كما قلنا الانفتاح الكبير. إلا أن ذلك الانفتاح لم يقلل من شدة تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي تحكم الأفراد في المجتمع العراقي والتي قد تقلل من إسهام المرأة في مجالات التنمية إلا التي يرتضيها المجتمع.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذه الدراسة من أمرين كليهما أهم من الأخر في بناء المجتمع وقد ركزت عليهما تقارير التنمية البشرية المحلية والإقليمية والدولية، وهما المرأة والمعرفة، فبناء المجتمع المعرفي واقتصادياته التي تسعى خطط التنمية له لن يتحقق إلا بوعي المرأة العراقية بدورها في التنمية ومعرفتها للتحيات التي تواجهها في ذلك بوصفها بؤرة اهتمام برامج التنمية الوطنية. هذا من الجانب النظري، أما الأهمية الملموسة للدراسة فتأتي من الجانب التطبيقي منها والذي استطلع به رأي المرأة الفعلي في دورها التنموي من خلال مجموعة من الموظفات بوصفهن جزءاً من القوى العاملة الفاعلة.

أهداف البحث

ومن هنا فان دراستنا الحالية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

١- التعرف على دور المرأة في التنمية.
٢- التعرف إلى مدى قناعة المرأة العراقية بأهمية دورها التنموي.
٣- التعرف إلى الصعوبات والمعوقات التي يراها مجتمع الدراسة إنها تحد من مشاركتهن في التنمية.
٤- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد أصحاب القرار في تذليل العقبات أمام مساهمة المرأة في التنمية.

مصطلحات البحث

أولا: المرأة

تعرف المرأة لغويا بأنها العشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ولفظه للمرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل (مرا) وتعني كمال الإنسانية ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان[١].

ويمكن تعريف المرأة: هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل، ولها حقوق وواجبات متساوية للرجل في جميع مجالات الحياة[٢].

كما تعرف المرأة: هي عماد المجتمع وهي نصف الحاضر وكل المستقبل فهي نصفه والمسؤولة عن النصف الأخر وهي التي تبني الجيل القادم[٣].

ثالثا: التنمية

التنمية: هي عملية مخططة وموجهه لأحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة او تطوير هذا البناء هذا التغير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترها السلطة العامة في بلد ما مستعينة في ذلك بالمبادئ الرئيسية والفنون المستقرة في عمليات التنمية[٤].

وتعرف التنمية على أنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين[٥].

فالتنمية: هي عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجات وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[٦].

الإطار النظري

أولاً: دور المرأة في عملية التنمية

تعدّ النظرة إلى التنمية متكاملة في الوعي ومنعكسة على الممارسة في ظل معرفة عناصر هذه التنمية التي تشكل محور الدفع والنهوض بالتنمية ومحور الأمل الاجتماعي من حيث الوصول للهدف، وفي التنمية مجالات تختلف من حيث المفاهيم أو التسميات لكنها في النهاية تصب في تحقيق هدف واحد هو إسعاد الإنسان وهي على النحو الآتي:

أ- المجال الاقتصادي للتنمية، يهتم بتحديد الأهداف المادية للتنمية، ثم يسعى إلى حصر الموارد المادية المتاحة للمجتمع محاولاً في النهاية في ضوء خطة واضحة الملامح أياً كان مداها الزمني أن يضع قائمة بالأولويات محدداً ذلك ببدائل مختلفة للوصول إلى الهدف نفسه.

ب- المجال الاجتماعي للتنمية، يسعى إلى الاهتمام بالعنصر البشري بمكوناته المتعددة القيمية والنفسية والحضارية، ويتمثل ذلك الاهتمام، بإعداد الفرد بوصفه كائناً بشرياً من حيث تعليمه وتدريبه وإكسابه الخبرة، فضلاً عن تحديد المستهدف من القيم المجتمعية الجديدة سعياً وراء تلقينها لذلك الفرد المفترض إعداده، حتى يكون عنصراً معضّداً ومشجعاً لبرامج التنمية، لا معارضاً ومثبطاً لها.

جـ- المجال السياسي، يهتم بتحديد دور الجهاز السياسي في عملية تتبع أصلاً من فهم واقعي لإمكانات المجتمع الاقتصادية، وتحليل عميق لبنائه الاجتماعي، فضلاً عما يتوقع أن ينجم عن تلك القرارات من رد فعل سياسي لدى أبناء المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى استقراره أو عدم استقراره(٧).

---

١ - د. زينب محمد صالح العزاوي، العوامل الاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية المرأة العراقية، رسالة ماجستير منشورة جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص٦٠.

٢ - عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، ط١، دار المشرق الثقافي، الأردن، ٢٠٠٦، ص٧٢.

٣ - د. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٦٣.

٤ - د. ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة التاسعة، ١٩٨١، ص٩.

٥ - د. مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحديات تطبيقها على الريف اللبناني، ط١، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٧٨، ص٢٢.

٦ - د. مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر عمان، ٢٠٠١، ص١٤.

(٧) محمود الكردي. اجتماعيات التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص٤- ٥.

ومن هنا فقد كتب الكثير عن دور المرأة في التنمية في بلدان العالم الثالث وعن ضرورة إدماج المرأة بشكل أفضل في عملية الإنتاج الاقتصادي ففي الوقت الذي لا يناقش فيه على الإطلاق مبدأ دور الرجل كطاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية الإنتاج فان مساهمة المرأة في الإنتاج تبدو معقدة لكونها هي التي تنجب كما هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في عملية الرعاية والعناية بالأطفال.

وقد تزايدت الدعوات إلى الاهتمام بالمرأة كونها ركنا أساسياً من أركان التنمية من خلال تنميتها والاهتمام بها، فكونها قادرة على الحفاظ على أسرتها وإدارتها بالشكل الذي يضعها في الموقع الفاعل في تنمية المجتمع، يجعلها قادرة على أن تكون نفسها ركناً أساسياً في هذه التنمية [١].

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل لم تظهر عشوائياً بل خضعت إلى عوامل عديدة ومتداخلة بل دفعت المرأة دفعاً إلى المساهمة في تنمية مجتمعها. وقد بينت الدراسات إن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله. وللمرأة في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصراً فعالاً ومهماً وقوة من قوى الإنتاج، وباعتبارها أيضاً موضوعاً للتغيير ومحدثاً له.

ثانياً: التحديات التي تواجه المرأة

إن التحديات التي تواجه المرأة مختلفة ومتنوعة ومعقدة وهي تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن زمان ومكان إلى أخر في المجتمع العراقي. لذا سنحاول أن نستعرض البعض منها والتي نرى بأنها جديرة باهتمام الباحثين في مجال التنمية:

١- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي

يُعدّ التعليم من مؤشرات درجة تطور البلد وتقدمه ومدى قدرته على استيعاب التكنولوجيا العصرية وحجم الإمكانيات الذهنية الموجودة فيه، التي تعد الأساس للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومن ثم نمو المستوى التعليمي المترافق مع نمو السكان، وهو ظاهرة حضارية يمكن ان تُفرز آثاراً اقتصادية واجتماعية إيجابية[٢]. فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات في الناس وتغيير داخل عقول البشر، وتعمل على إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة الإنتاج[٣].

٢- العادات والقيم والمعتقدات الاجتماعية

عُرف المجتمع العراقي بنظامه الاجتماعي القرابي وهذا النظام كان يمثل ركيزة أساس في الحياة الاجتماعية وسيرها وتقدمها.

ويؤكد هيجن أن العادات والتقاليد الاجتماعية تمارس دوراً سلبياً على تنمية المجتمع بوساطة توارث مجموعة من السلوكيات من خلال[٤]:

١- انتقال السلوك من جيل إلى آخر بشكل جامد إجمالاً.

٢- تحكم العادة والتقيد بالسلوك لا القانون.

٣- وجود نظام اجتماعي تحكمه مرتبية جامدة.

٤- تحديد المكانة الاجتماعية للفرد ولادياً أكثر مما تتحدد من خلال الكفاءة.

٥- إنتاجية منخفضة جداً وأهم من ذلك، إن هناك مقاومة للتغير ورضوخ لسيطرة البيئة، مع بنى اجتماعية ذات نمطٍ تسلطي، تتشأ معها شخصية ذات بنية سلطوية، مما يكوّن نظاماً من العلاقات يتصف بالسيطرة والرضوخ والامتثال، يعرقل عملية التغير من خلال سد السبيل أمام ظهور قوى الرفض، وهذا الوضع يعارض الهدف من عملية التحديث والتنمية للنهوض بحياة المجتمع والانتقال بها من حالتها الجامدة بتقاليدها وعاداتها، إلى حالةٍ أكثر ديناميكية ومرونة تستطيع التفاعل والاستيعاب لكل ما هو جديد ونافع للكل الاجتماعي.

(١) سجا طه الزعبي. دور المرأة في الاقتصاد المنزلي في محافظة درعا، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الزراعة، جامعة حلب، حلب، ٢٠١٠، ص٥٥.
(٢) عبد الكريم حسين. المنعكسات الاجتماعية للتنمية في القطر السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦، العدد١، ٢٠٠٠، ص١٨٩.
(٣) مسعد الفاروق حمودة. التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨١، ص١٥.
(٤) احمد الربايعة. مقومات التنمية ومعوقاتها – دراسة تطبيقية في الريف الأردني، ط١، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨، ص١٣٤.

وما يجعل القيم الاجتماعية التقليدية معيقةً للتنمية الاجتماعية وغيرها هو تكريس الممارسات والسلوكيات الاجتماعية بمرجعية تقليدية جامدة كما يشير إلى ذلك اندرو وبستر في تحديده لخصائص المجتمع التقليدي وعلى النحو الآتي:

أ- سيادة قيمة التقليدية نفسها أي أن الناس يتجهون إلى الماضي ويفتقرون إلى القدرة الثقافية على التوافق مع الظروف الجديدة.

ب- نسق القرابة هو الإطار المرجعي الحاسم لكل الممارسات الاجتماعية لكونه الوسيلة الأولى التي من خلالها تنظم كل العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية، فموقع الإنسان في نسق القرابة، ومن ثم في المجتمع يورث ويكتسب، أي انه انعكاس لمكانة الأسرة او القبيلة التي يولد فيها، ويتغير موقع الإنسان فقط حينما يصعد في سلم التدرج الأسري، فالمكانة إذن لا تكتسب ولكنها تتحقق أو تأتي عن طريق النسب او علاقات القرابة.

ج- لأعضاء المجتمع التقليدي مدخل عاطفي وخرافي وقدري في النظر لما حولهم، وما سيحدث لا محالة وان كل شيء هو من عزم الأمور(١).

٣- التمييز النوعي بين الرجل والمرأة

على الرغم من إعلان الدساتير العراقية على اختلاف مراحل تطور الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق المساواة بين الرجل والمرأة، إلا انه مازال هناك تمايزاً بين الرجل والمرأة ويأتي هذا التمايز من الحكم القبلي النابع من عدم القناعة بتوفر القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب الإدارية أو السياسية.

إن محدودية إسهام المرأة في التنمية ا يعود إلى وضع المرأة التقليدي فالتمييز ضد المرأة ملموس منذ مجيئها، إذ أن تفضيل إنجاب الذكور على الإناث احد المسائل التي مازالت قائمة في المجتمع العربي بغض النظر عن نوعيته (حضري، ريفي).(٢) ولقد واجهت المرأة في العراق كما في سائر البلدان النامية نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون مما جعل اشتراك المرأة في القطاع العملي محدوداً، كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع اخذ ورد. والأسباب بطبيعة الحال معقدة، والسبب الرئيسي يعود إلى تزايد المطالبة بدعم دور المرأة في مشاريع الإنماء كشريك متساوٍ مع الرجل.(٣)

٤- المعوقات السياسية والإدارية

وهي المعوقات التي تتصل بمدى قدرة النظام السياسي في تفعيل سياسات التنمية معتمداً على الفلسفة التنموية والاجتماعية في المجتمع. وهنا يمكن توضيح البعض من تلك المعوقات:

أ- التداخل بين مركزية السلطة السياسية ومركزية اتخاذ القرار ولا مركزيتهما.

ب- ضعف أو غياب المشاركة السياسية (الشعبية) في عملية التخطيط للتنمية.

ت- تعددية الأحزاب وسيطرتها على مقدرات الدولة والمجتمع ونظمه.

ث- وجود البيروقراطية والروتين السياسي والإداري الذي يقيد عملية التنمية.

ج- انتشار الفساد المالي الإداري على صعيد مؤسسات الدولة المختلفة.

ح- ضعف دعم القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية.

الإطار الميداني

ثالثاً: المنهجية والإجراءات

من اجل تحقيق أهداف البحث فقد تم القيام بتحديد الجوانب الآتية:

١- منهج البحث وأداتها

في ضوء الأهداف المحددة لهذا البحث الذي يعد من الدراسات الوصفية التحليلية ؛ تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع البحث واختيار عينة مناسبة يمكن أن تمثل ذلك المجتمع بدرجة ما وقد اعتمد الباحث لغرض

(١) اندرو وبستر. مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادي محمد والي وعبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١١٦.
(٢) تغريد شرارة.مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مصر، ١٩٧٥، ص٦١.
(٣) د. باقر سلمان النجار. الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٠، بيروت، ١٩٨٩، ص٤٣.

استحصال البيانات والمعلومات من مجتمع البحث على الاستمارة الاستبيانية والتي تضمنت بعض الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث، هذا بالإضافة إلى اعتماد آلية المقابلة والملاحظة البسيطة كوسائل لأستحصال المعلومات إثناء العمل الميداني.

٢- مجتمع البحث وعينته

يتشكل مجتمع البحث من الموظفات العاملات في جامعة بابل؛ إذ بلغ عددهم (٨٣٦)، ونظراً لتجانس مجتمع الدراسة فقد تم سحب عينة عشوائية طبقية تمثل (١٥%) من مجتمع الدراسة الكلي؛ وبالتالي بلغ مجموع العينة (١٢٥) مبحوثة، وكما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) / يوضح البيانات الأساسية للمبحوثات

الخصائص		العدد	%	الخصائص		العدد	%	الخصائص		العدد	%
العمر	٢١-٢٩	٤٣	٣٤,٤	السكن الحالي	م. محافظة	١٠٩	٨٧,٢	الحالة الاجتماعية	عزباء	٢٤	١٩,٢
	٣٠-٣٨	٣٥	٢٨		م. قضاء	٦	٤,٨		متزوجة	٨٤	٦٧,٢
	٣٩-٤٧	٣٠	٢٤		م. ناحية	٧	٥,٦		مطلقة	١٠	٨
	٤٨-٥٦	١٧	١٣,٦		قرية	٣	٢,٤		أرملة	٧	٥,٦
العنوان الوظيفي	باحث	٣٦	٢٨,٨	المستوى الدراسي	متوسطة	٢	١,٦	عدد أفراد الأسرة	١-٢	٤٢	٣٣,٦
									٣-٤	٥١	٤٠,٨
	مدير فني	١٧	١٣,٦		إعدادية	١٧	١٣,٦		٥- فأكثر	٣٢	٢٥,٦
	رئيس ملاحظين	١٤	١١,٢		دبلوم	٣٢	٢٥,٦	الدخل	يزيد عن الحاجة	٥	٤
	مدير	٢١	١٦,٨		بكلوريوس	٥٣	٤٢,٤		يسد الحاجة	١١٦	٩٢,٨
	قانوني	١٦	١٢,٨		ماجستير	١٠	٨				
	تدريسية	٢١	١٦,٨		دكتوراه	١١	٨,٨		لا يكفي	٤	٣,٢

٣- حدود البحث ومجالاتها

لكل بحث مجالاتٍ ثلاث. وقد تحدد بحثنا بجامعة بابل، والتي تضمنت (٥) كليات وهي: (الطب، الهندسة، الآداب، التربية الأساسية، التربية للعلوم الإنسانية، بالإضافة إلى رئاسة جامعة بابل).

وقد شمل البحث موظفات جامعة بابل بمختلف الكليات، خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، أما عن المجال الزماني، فقد استغرقت الدراسة الميدانية فترة امتدت من ٢٠١٤/٩/١ إلى ٢٠١٤,/١٠/١

٤- الوسائل الإحصائية

استخدم الباحثان عدداً من الوسائل الإحصائية الملائمة لتحقيق أهداف البحث وهي، النسب المئوية، والمتوسط الحسابي.

رابعاً: نتائج البحث

١- توصيف الظاهرة المدروسة

٢- الأسباب الدافعة لعمل المرأة

جدول (٢) يوضح السبب الذي يدفع المرأة إلى العمل

نوع الإجابة	العدد	النسبة
رغبة شخصية	٣٤	%٢٧
حاجة مادية	٣٦	%٢٩
الهروب من المنزل	٩	%٧
تحقيق الذات	٤٦	%٣٧
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢) أن أول سبب يدفع المرأة إلى العمل تمثل في تحقيق الذات وذلك بنسبة(٣٧%)، بينما جاء سبب الحاجة المادية بالمرتبة الثانية وذلك بنسبة (٢٩%)، في حين جاءت الرغبة الشخصية بالمرتبة الثالثة وذلك بنسبة (٢٧%) بينما جاء الهروب من ملل المنزل بالمرتبة الرابعة وذلك بنسبة (٧%) من مجتمع الدراسة.

٢- ضرورة مشاركة المرأة في تنمية المجتمع

جدول (٣) يوضح هل تعتقد المرأة مشاركتها في التنمية ضرورية لتنمية المجتمع

نوع الإجابة	العدد	النسبة
اعتقد ذلك	١٠٦	%٨٥
لا اعتقد ذلك	١٩	%١٥
المجموع	١٢٥	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن (٨٥%) من المبحوثات يعتقدن بان مشاركة المرأة في التنمية ضرورية لتنمية المجتمع، في حين كانت (١٥%) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك. وهذا نابع ثقتها بنفسها وقدرتها على تحدي الصعوبات التي تواجهها فهي الأم والزوجة والأخت والزميلة والصديقة وبالتالي فهي لا تمثل نصف المجتمع بل المجتمع كله وهنا تكمن ضرورة مشاركتها في تنمية المجتمع.

٣- صعوبات مشاركة المرأة في التنمية

جدول (٤) يوضح أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
الأجور	١٠	%٨
التشجيع من قبل الآخرين	٣٢	%٢٦
الضمان الاجتماعي والاقتصادي	٢٠	%١٦
نظرة المجتمع	٣٨	%٣٠
تعدد الأدوار	١٥	%١٢
الشعور بعدم الثقة	١٠	%٨
المجموع	١٢٥	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) بان نسبة (٨%) من المبحوثات اجبن بان الأجور تأتي كأحد الصعوبات التي تواجه المرأة، في حين (٢٦%) أجابوا بأن التشجيع من قبل الآخرين أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في التنمية الاجتماعية، بينما أشار (١٦%) من المبحوثين في الضمان الاجتماعي والاقتصادي، في حين أشار (٣٠%) من المبحوثين نظرة المجتمع أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها بالتنمية الاجتماعية، في حين أشار (١٢%) من المبحوثين بان تعدد الأدوار هو أكثر الصعوبات، بينما أشار(٨%) من المبحوثين أن الشعور بعدم الثقة يعتبر أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في التنمية الاجتماعية.

٤- استطاعة المرأة تحمل الأعباء:

جدول (٥) يوضح استطاعة المرأة تحمل أعباء المسؤوليات الأخرى إضافة لمسؤوليتها في البيت

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٨٣	%٦٦,٤
كلا	٤٢	%٣٣,٦
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥) أعلاه أن (٦٦,٤%) من المبحوثات يعتقدن بأنهن يستطعن تحمل أعباء المسؤوليات الأخرى، في حين أن (٣٣,٦%) من المبحوثات يرين عكس ذلك. وكما اشرنا سابقاً أن القدرات والمهارات التي تمتلكها المرأة تجعلها تستطيع تحمل أعباء المسؤوليات الملقاة على عاتقها، إضافة إلى تصميمها وإرادتها في إثبات وجودها.

٥- تعدد الأدوار يضعف قدرة المرأة في التنمية

جدول (٦) يوضح تعدد أدوار المرأة يضعف قدراتها في المشاركة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٥٦	%٤٥
لا	٦٩	%٥٥
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أعلاه أن (٥٥%) من المبحوثات لا يعتقدن أن تعدد أدوار المرأة يضعف من قدراتها في المشاركة في التنمية الاجتماعية، في حين أشارت (٤٥%) منهن عكس ذلك. أن تعدد ادوار المرأة لا يعني الضعف بل يعني القوة والإرادة التي تتمتع بها المرأة في إثبات مدى كفاءتها فكثير من الأمهات يمارسن أعمالاً أخرى إضافة إلى عملهن الأساسي وهو تربية الأبناء ورعاية زوجها.

٦- التفاضل يؤثر في قدرة المرأة في التنمية

جدول (٧) يوضح التفاضل الاجتماعي (ذكور – إناث) وتأثيره في مدى قدرة المرأة في المساهمة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٧٥	%٦٠
لا	٥٠	%٤٠
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٧) أن (٦٠%) من المبحوثات يعتقدن بان التفاضل الاجتماعي يؤثر في مدى قدرة المرأة في المساهمة في التنمية، في حين أشارت (٤٠%) منهن عكس ذلك.

٧- تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة

جدول (٨) يوضح مساهمة المرأة في التنمية تتقليل الفجوة بينها وبين الرجل

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٨٨	%٧٠
لا	٦٩	%٣٠
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨) أعلاه أن(٧٠%) من المبحوثات يعتقدن بان مشاركة المرأة في التنمية ساهمت بتقليل الفجوة بينها وبين الرجل، في حين أن (٣٠%) لا يعتقدن ذلك. المرأة نصف المجتمع أن لم تكن كله كما سبق وان اشرنا إلى ذلك فخروج المرأة إلى العمل إلى جانب الرجل جعل الرجل يشعر بمدى أهمية وجودها ومدى تأثيرها في إحداث تغييرات نوعية في الأعمال التي توكل إليها وهذا ما ساعد في تقليل الفجوة بينهما بشكل كبير.

٨- قدرة كل من الرجل والمرأة في تنمية المجتمع

جدول (٩) يوضح قدرة كل من الرجل والمرأة في تنمية المجتمع

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٤٩	%٣٩
لا	٧٦	%٦١
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩) أعلاه أن (٦١%) من المبحوثات لا يعتقدن بان الرجل أكثر قدرة من المرأة في المساهمة بالتنمية داخل المجتمع، في حين أن(٣٩%) منهن يعتقدن ذلك.

إن ثقة المرأة بنفسها ساهم إلى حد كبير في إيمانها بأنها تشكل دعامة من دعامات المجتمع وبالتالي فان هذه الثقة نابعة من القدرات والمهارات التي تتمتع بها المرأة في إدارة شؤون الأعمال التي توكل إليها.

٩- أسباب عدم قدرة المرأة بالمشاركة في التنمية

جدول (١٠) يوضح أسباب عدم قدرة المرأة بالمشاركة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
تفضيل الرجل على المرأة	١١	%٢٢
قدرته على تحمل المسؤولية	٩	%١٨
نظرة المجتمع للمرأة	١٤	%٢٩
الطبيعة الفيزيقية (البنية الجسمانية للرجل)	١٥	%٣١
المجموع	٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٠) أعلاه أن (٣١%) من المبحوثات يعتقدن بان الطبيعة الفيزيقية (البنية الجسمانية للرجل) تعد إحدى أسباب تفوق الرجل، بينما جاءت نظرة المجتمع للمرأة كسبب ثاني وبنسبة (٢٩%)، كما وان (٢٢%) من المبحوثات يعتقدن على أن تفضيل الرجل على المرأة من قبل المجتمع يعد احد الأسباب، في حين مثلت (١٨%) قدرت الرجل على تحمل المسؤولية كأحد الأسباب.

١٠- مساهمة العادات في الحد من مشاركة المرأة في التنمية

جدول (١١) يوضح العادات والتقاليد الاجتماعية ودورها في الحد من مشاركة المرأة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	١٠١	%٨١
لا	٢٤	%١٩
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يوضح جدول رقم (١١) ان (٨١ %) من المبحوثات يعتقدن بان العادات والتقاليد الاجتماعية تسهم في الحد من مشاركة المرأة في التنمية، في حين أن(١٩%) من المبحوثات لا يعتقدن ذلك. وهذا يدل على مدى فاعلية وتأثير العادات والقيم والتقاليد الاجتماعية في حياة الأفراد وخاصة المرأة، إذ تمثل تلك الموروثات الاجتماعية أدوات للحد من دخول المرأة إلى كل المجالات في الحياة العامة.

١١- مدى سماح ظروف البلد للمرأة في المساهمة بالتنمية

جدول (١٢) ظروف البلد الحالية والسماح للمرأة في المساهمة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٧١	%٥٧
لا	٥٤	%٤٣
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٢) بان(٥٧%) من المبحوثات يعتقدن بان ظروف البلد الحالية تسمح للمرأة في المساهمة في التنمية، في حين أن(٤٣%) منهن لا يعتقدن ذلك. أن التغيير الذي حصل في العراق والانفتاح الكبير في المجالات كافة أتاح فرص كثيرة للمرأة للدخول في أعمال كانت حكراً على الرجل فأصبحت المرأة تتقلد منصب النائب في البرلمان والوزير في الحكومة والمستشارة والعميدة في الجامعات وغيرها وهذا بفضل الظروف الحالية التي يعيشها العراق.

١٢- الأوضاع السياسية ومشاركة المرأة بالتنمية

جدول (١٣) يوضح انعكاس الأوضاع السياسية بشكل إيجابي على مدى مشاركة المرأة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٦٨	%٥٤
لا	٥٧	%٤٦
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (١٣) بان (٥٤%) من المبحوثات يعتقدن بان الأوضاع السياسية تنعكس بشكل إيجابي على مدى مشاركة المرأة في التنمية، في حين (٤٦%) منهن لا يعتقدن ذلك. فكما اشرنا سابقا أن تقلد المرأة لمناصب تعد سيادية هو بمثابة انفتاح كبير لها لان تلعب دوراً أساسياً في المجتمع وعلى كافة المستويات، فالحرية والديمقراطية ساهمت إلى حد كبير في إدخال المرأة إلى مجالات كانت حكرا على الرجل.

١٣- ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة

جدول (١٤) يوضح ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة في التنمية يحد من حركتها.

نوع الإجابة	العدد	النسبة
يحد	٩٧	%٧٨
لا يحد	٢٨	%٢٢
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٤) بان(٧٨%) من المبحوثات يعتقدن أن ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة قد حد من حركتها، في حين أن(٢٢%) منهن لا يعتقدن ذلك.

١٤- مساهمة المؤسسة وكفاءة المرأة

جدول (١٥) يوضح أن ضعف مساهمة المؤسسة في رفع كفاءة المرأة يعيق إسهامها في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
يعيق	٨٥	%٦٨
لا يعيق	٢٢	%١٨
يعيق بشدة	١٨	%١٤
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يوضح الجدول (١٥) بان (٦٨%) من المبحوثات يعتقدن أن ضعف مساهمة المؤسسة التي يعملن بها في رفع كفاءة المرأة يعيق إسهامها في التنمية، بينما أشارت (١٨%) منهن عكس ذلك، في حين أكدت (١٤%) منهن بان ضعف مساهمة المؤسسة في رفع كفاءة المرأة يعيق بشدة أسهامها في التنمية.

١٥- الأسباب التي تعيق التنمية

جدول (١٦) يوضح الأسباب التي تعيق التنمية في المجتمع العراقي

نوع الإجابة	العدد	النسبة
عدم توفر فرص	٦١	%٤٩
تمسك بالعادات والتقاليد القديمة	٢٨	%٢٢
عدم تعاون الحكومة مع الأفراد	٢٨	%٢٢
عدم المساواة بين الرجل والمرأة	٨	%٧
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦) بان (٤٩%) من المبحوثات يعتقدن أن عدم توفر الفرص يعد من الأسباب التي تعيق التنمية، بينما أشارت (٢٢%) منهن على أن التمسك بالعادات والتقاليد القديمة وعدم تعاون الحكومة مع الأفراد يعد من تلك الأسباب، في حين أكدت (٧%) أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة تعد من الأسباب التي تعيق التنمية.

١٦- عدم الاستقرار ومشاركة المرأة بالتنمية

جدول (١٧) يوضح عدم استقرار الأوضاع في البلد وانعكاسها سلبياً على مشاركة المرآة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
نعم	٩٥	%٧٦
لا	٣٠	%٢٤
المجموع	١٢٥	%١٠٠

اتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧) بان (٧٦%) من المبحوثات يعتقدن بان عدم استقرار الأوضاع في البلد قد انعكست سلبا على مدى مشاركتها في التنمية، في حين أن (٢٤%) منهن لا يعتقدن ذلك. وهذا طبيعي ذلك أن الارتباك الذي حصل نتيجة سقوط النظام السياسي انعكس بشكل كبير على كل مجالات الحياة في العراق وهذا الأمر يدعو للقلق لدى المرأة من المصير المجهول الذي ينتظرها.

١٧- مظاهر الأمن ومشاركة المرأة بالتنمية

جدول (١٨) يوضح مظاهر الأمن وانعكاسها سلبياً في مدى مشاركة المرآة في التنمية

نوع الإجابة	العدد	النسبة
الإرهاب	٦٢	%٥٠
عدم الاستقرار السياسي	٣٤	%٢٧
عدم توفر الأمان الاجتماعي	٢٩	%٢٣
المجموع	١٢٥	%١٠٠

يوضح جدول رقم (١٨) بان (٥٠%) من المبحوثات يعتقدن أن الإرهاب يعد احد مظاهر الأمن التي تؤثر بشكل سلبي في مدى مشاركتهن في التنمية، بينما أشارت (٢٧%) منهن على أن عدم الاستقرار السياسي يأتي كسبب ثاني، في حين يأتي عدم توفر الأمان الاجتماعي كسبب ثالث وبنسبة (٢٣%).

الاستنتاجات

أظهرت الدراسة الحالية مجموعة من النتائج التي تستحق الاهتمام نذكر منها:

١- رغم التغيرات التي مر بها العراق على امتداد تاريخه الاجتماعي، لم تتغير نظرة المجتمع للمرآة إلا قليلاً على الرغم من فاعليتها الاجتماعية وفي مختلف الأصعدة.
٢- للظروف الاجتماعية التي مر بها المجتمع العراقي تأثير واضح في تحديد نوع المساهمة التي تؤديها في مجال التنمية الاجتماعية.
٣- ما تزال القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تلعب دوراً فاعلا في تشكل نظرة الأفراد الذكور حيال المرآة.
٤- شكل العامل السياسي والتغيير الذي أحدثه دوراً في توسيع رقعة تلك المشاركة المقيدة.

التوصيات والمقترحات

١- القيام بعمل برنامج وطني متكامل لتعزيز مفهوم المرأة بأهمية دورها في التنمية.
٢- توجيه وسائل الإعلام للتركيز على توعية المجتمع بأهمية تعليم وعمل المرأة في التنمية، العمل على تحقيق نوع من المساواة بين الرجل والمرأة من خلال إحداث التغيير في الدور التقليدي للمرأة و الرجل في الأسرة والمجتمع العراقي.
٣- عقد دورات تدريبية وتعليمية وإرشادية للنساء وتوعيتهن بأهمية دورهن في المجتمع. بالإضافة إلى توعية المرأة بحقوقها القانونية وإخراجها من أطار الجهل بالقوانين التي تسلب حقوقها التي منحتها إياها الأديان والقوانين.
٤- تأسيس مكاتب استشارية توفر للنساء استشارات مجانية وتؤمن لهن المساعدة القانونية في مختلف النواحي التي تهمهن بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير حكومية.
٥- القيام بالمزيد من الدراسات حول إسهام عمل المرأة في المجال التنموي داخل المجتمع العراقي.
٦- العمل على إجراء المزيد من المسوحات الاجتماعية حول معوقات عمل المرأة في المجتمع العراقي وخصوصاً بعد التغيرات التي شهدها العراق مؤخراُ.

المصادر والمراجع

١- احمد الربايعة. مقومات التنمية ومعوقاتها – دراسة تطبيقية في الريف الأردني، ط١، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨.
٢- اندرو وبستر. مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادي محمد والي وعبد الحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

٣- د. باقر سلمان النجار. الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٠، بيروت، ١٩٨٩.
٤- تغريد شرارة.مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مصر، ١٩٧٥.
٥- د. زينب محمد صالح العزاوي، العوامل الاجتماعية والثقافية وأثرها في تكوين شخصية المرأة العراقية، رسالة ماجستير منشورة جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٧.
٦- د. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧.
٧- سجا طه الزعبي. دور المرأة في الاقتصاد المنزلي في محافظة درعا، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الزراعة، جامعة حلب، حلب، ٢٠١٠.
٨- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، ط١، دار المشرق الثقافي، الأردن، ٢٠٠٦.
٩- عبد الكريم حسين. المنعكسات الاجتماعية للتنمية في القطر السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٦، العدد١، ٢٠٠٠.
١٠- مسعد الفاروق حمودة. التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨١.
١١- محمود الكردي. اجتماعيات التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
١٢- د. مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية للنشر عمان، ٢٠٠١.
١٣- د. مهى سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحديات تطبيقها على الريف اللبناني، ط١، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٧٨.
١٤- د. ناصف عبد الخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، السنة التاسعة، ١٩٨١.